ملخص التقرير

مارس 2016

تناول باحثوا الإداره خلال هذا الشهر عدد من الموضوعات ملخصها كالتالي:

الموضوع الاول:

"**نشرة أسعار السلع الأساسية بالسوق**" **سجل مؤشر حركه الأسعار** خلال مارس 2016 التغيرات التالية

م	المجموعات السلعية	الوسط البسيط لمعدلات التغير			
		التغير الشهرى		التغير السنوي	
		مارس 2016/ فبراير 2016		مارس 2016/ مارس 2015	
1	الحبوب والبقول	٪4,7	▲	٪18,3	▲
2	الزيوت والمسلي	٪1,8	▲	٪2,4	▲
3	البقالة	٪0,8	▲	٪3,3	▲
4	الجبن والألبان والبيض	٪0,6 -	▼	٪0,3	▲
5	اللحوم الحمراء والدواجن والأسماك				
	اللحوم الحمراء	٪1,9	▲	٪13,7	▲
	الدواجن	٪0,7	▲	٪0,4 -	▼
	الأسماك	٪0,4	▲	٪6,6	▲
6	الخضر والفاكهة				
	الخضر الطازجة	٪2,2	▲	٪4,9	▲
	الفاكهة الطازجة	٪0,7	▲	٪7	▲
	الخضر المجمدة	٪6,3	▲	٪9,8	▲
7	المنظفات الصناعية	--	-	--	-
8	مواد البناء				
	الأسمنت	٪7,2	▲	٪8,1	▲
	حديد التسليح	٪4,1	▲	٪3 -	▼

الموضوع الثاني :

"أزمة الزيت التموينى" ساهم نجاح منظومة التموين الجديده باختيار المواطن لاحتياجاته من السلع دون التقييد بأصناف أوكميات محدده وكذا تبديل فارق نقاط الخبز بسلع مجانية والذى جاء فى ظل ارتفاع أسعار بيع العديد من السلع الغذائية خلال الفترة الأخيرة إلى اقبال شديد على إختيار الزيت والأرز مع عزوف المواطنين عن استلام بعض السلع مثل المنظفات الصناعية و الشاى أو المعلبات, الأمر الذى تصادف مع تنفيذ قرار وزير التموين بقصر صرف السلع التموينية من منتجات الشركة القابضه للصناعات الغذائية دون الاعتماد على القطاع الخاص,وصاحبه إنخفاض مخزون الزيت التموينى فى مخازن الشركة القابضه للصناعات الغذائية وعدم وصول الكميات المتعاقد عليها من قبل هيئة السلع التموينية من الخارج, مما تسبب فى أزمة نقص المتاح من الزيت لدى البداليين التموينين, هذا وتعانى مصر من فجوه كبيره بين انتاج واستهلاك زيوت الطعام حيث تستوفى أكثر من **85**٪ من احتياجاتها بالاستيراد,وبلغ متوسط استهلاك الفرد نحو **18,1** كجم عام 2013

الموضوع الثالث :

"تحليل العرض والطلب فى سوق الأسماك الطازجة" تناول التقرير المتاح للاستهلاك فى السوق المحلى من الأسماك الطازجه من عام 2010 وحتى 2014 من خلال تطور كمية الانتاج المحلى الذى سجل زيادة مقارنة بسنة الأساس وصلت أقصاها عام 2013 بكمية **1454,4** ألف طن بزياده نسبتها **11,4**٪ وتصدرت المزارع السمكية مناطق الانتاج بوزن نسبى**75**٪ ويعتبر سمك البلطى من أهم الأصناف المنتجة بوزن نسبى **50,7**٪ عام2013 ثم انتقل التقرير الى تطور التجارة الخارجية حيث شهدت الواردات تراجعًا خلال عام 2011 بنسبة **32,2**٪ وإرتفعت فى العام التالى لأقصى مستوى لها حيث بلغت 335 ألف طن بزياده نسبتها **44,4**٪ ثم تراجعت نسبة الزياده لتسجل بنهاية المدة**3,4**٪ مقارنة بسنة الأساس وتلاحظ تواضع حجم الصادرات من الأسماك التى سجلت فى افضل حالاتها20الف طن خلال عام2013وانتقل التقرير الى تطور كمية المتاح للاستهلاك فى السوق المحلى الذى شهد تراجعا خلال الفترة مقارنة بسنة الأساس والذى وصل أدنى مستوى عام 2013بانخفاض نسبته **6**٪ الأمر الذى صاحبه إنخفاض فى متوسط نصيب الفرد من الأسماك الطازجة الذى تراجع من **11,3**كجم عام 2010 إلى **9,9**كجم عام 2013 بانخفاض نسبته **12,4**٪ وفى النهاية رصد التقرير تطور أسعار بيع الأسماك خلال شهر مارس 2016 حيث شهد متوسط أسعار بيع الأسماك زياده نسبتها **8,8**٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق

الموضوع الرابع :

"الوضع الراهن فى السوق المحلى للمصنوعات الجلدية" تعاني صناعة الأحذية والمنتجات الجلدية العديد من المشاكل الأمر الذى أفقدها العديد من ميزاتها التنافسية سواء على المستوى المحلى أو الأسواق الخارجية, كشف التقرير عن تراجع ملموس لقيمة الانتاج المحلى خلال الفتره من 2010/9 وحتى 2014/13 حيث وصلت نسبة الانخفاض فى نهاية الفترة إلى **63,7**٪ مقارنة بسنة الأساس صاحبه تواضع الصادرات والتى لم تتعدى فى أفضل حالاتها ماقيمته **6,4** مليون جنية وذلك خلال عام 2013/12 مقابل ارتفاع ملحوظ فى قيمة الواردات التى وصلت اقصاها عام 2015/14 بنسبة زيادة **227,7**٪ حيث احتلت المنتجات الصينية صدارة القائمة لهذه المجموعة بوزن نسبى **50,6**٪ وفى النهاية رصد التقرير أهم المشاكل التى تواجه قطاع صناعة المنتجات الجلدية فما بين تضارب المصالح وتعارضها مع قطاع المدابغ مرورا باختلال العلاقات التجارية والمالية مع تجار الأحذية والمنتجات الجلدية بالاضافه لصغر حجم معظم كياناتهم وصعوبه تدبير إحتياجاتهم من المواد الخام خصوصا الجلود الطبيعية واقتصار العمل على الأسلوب الحرفى اليدوى, وانخفاض مهارة الأيدى العاملة وقلة التشكيل البيعى وإرتفاع كبير فى تكاليف الانتاج بالاضافه الى ما يتسرب للسوق المحلى عن طريق التهريب الأمر الذى اضعف من تنافسية المنتج المحلى امام المثيل المستورد.

الموضوع الخامس :

"تطور انتاج واستهلاك إطارات السيارات بأنواعها" رصد التقرير تطور المتاح للاستهلاك فى السوق المحلى لكل من إطارات السيارات العادية والسيارات التجارية (شاحنات/ أتوبيسات) خلال الفتره من 2011/10 وحتى 2015/14 حيث سجل المتاح للاستهلاك من اطارات السيارات بأنواعها إرتفاعًا خلال الفتره مقارنة بسنة الأساس هذا وقد بلغت الزياده فى استهلاك الاطارات العادية والراديال أقصاها عام2013/12 بكمية **5298** الف وحده محققه إرتفاع نسبته **249,2**٪ مثلت الواردات المصدر الأساسى للمتاح للاستهلاك فى السوق المحلى حيث

إرتفعت بشكل ملحوظ خلال الفترة لتبلغ أقصاها عام 2013/12 بزياده نسبتها **259,2**٪ مقارنة بسنة الأساس, وتراجعت نسبة الاكتفاء الذاتى من **16,7**٪ عام 2011/10 إلى **6**٪ عام 2015/14؛ وبالنسبة للإطارات الخارجية للشاحنات والاتوبيسات فقد إرتفع معدل إستهلاكها مقارنة بسنة الأساس حيث وصل أقصاه عام 2012/11 بكمية **1533** ألف وحده بزياده نسبتها **100,9**٪ وحافظ على هذا المعدل فى العام التالى ثم تراجعت نسبة الزيادة لتسجل بنهاية الفتره **24**٪؛ هذا وشهد الانتاج المحلى لهذا الصنف تراجع خلال الفترة قيد البحث ليسجل بنهاية الفترة إنخفاض نسبته **5,6**٪ مقارنة بسنة الأساس، فى المقابل شهدت الواردات من هذا الصنف زياده ملحوظه خلال الفترة بلغت أقصاها عام 2013/12 بزياده نسبتها **496,5**٪ مقارنة بسنة الأساس لترتفع نسبة الاعتماد على الخارج فى تلبية احتياجات السوق المحلى من إطارات الشاحنات والاتوبيسات من **37,6**٪ أول الفترة إلى **83,8**٪ بنهايتها.

الموضوع السادس :

"المسئولية المجتمعية وعمالة الأطفال" تعد موضوعات حقوق الانسان من الموضوعات المحورية للمسئولية المجتمعية باعتبار الانسان ركيزة التنمية الأساسية, وتعتبر مشكلة عمالة الأطفال من الانتهاكات التى تحتل مساحة كبيرة من الاهتمام، ومصر شأنها شأن العديد من الدول النامية التى تعانى نفس الظروف والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية اضافه للموروثات الثقافية فى هذا الشأن، هذا وقد وضع المشرع المصرى عددا من القوانين التى من شأنها التصدى لظاهرة تشغيل الأطفال بغرض حمايتهم حيث تختفى هذه الظاهره فى مجتمعات الأعمال التى تعمل فى ظل المنظومة الشرعية والمحكومه بقوانين يصعب مخالفاتها، فى المقابل نجد إرتفاع فى الطلب على عمالة الأطفال داخل القطاع غير الرسمي نظرا لعدم خضوع معاملاته للرقابة والاشراف. هذا وتباينت الاحصاءات عن حجم عمالة الأطفال خلال عام 2013 فجاءت إحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء لتقدرها بنحو 1,6مليون طفل, مقسمين 78٪ ذكور و 21٪ إناث على حين قدرت منظمة العمل الدولية حجم عمالة الأطفال بنحو 2,2 مليون طفل مصرى وتراوحت تقديرات بعض الجهات غير الرسمية عن حجم عمالة الأطفال بما يزيد على مليونى طفل وحتى 3 مليون طفل وهو ما يمثل ثلث الشريحة العمرية الموجوده بالتعليم الأساسى و نحو 26٪ فى الشريحة العمرية بين 14 سنة وحتى 16 سنة هذا ويبرز الفقر بوصفه السبب الأكثر إلحاحا لدفع الأسر ذات الدخل المنخفض ابنائها لسوق العمل حيث يجدوا فى تشغيل اطفالهم حل لكثير من مشاكلهم الاقتصاديه, وساق التقرير عدد من المخاطر الاقتصادية لعمالة الأطفال, كما عرض جهود الغرفة التجارية للقاهرة للحد من هذه الظاهرة.